

# تصنيفات المحاسبة الدولية

المحاسبة الدولية

م.م ابتهال سعد اليساري

المرحلة الرابعة  
قسم المحاسبة

## تصنيفات المحاسبة الدولية

### أهداف الوحدة التعليمية

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل ينبغي ان نكون قادرين على ما يأتي:

- ١- معرفة طبيعة ومفهوم التصنيف والتصنيف المحاسبي بشكل خاص.
- ٢- عرض أغراض التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٣- مناقشة مداخل التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٤- توضيح التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٥- بيان أثر القيم الثقافية في التصنيف المحاسبي
- ٦- شرح التوجيهات الحديثة للتصنيف المحاسبي.

تمهيد:

تم مناقشة الاختلافات في النظم المحاسبية وأسبابها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، وتم عرض أسباب الاختلاف، ومن المفيد في هذا الفصل معرفة التشابهات بين مجتمع الدول، وسيتم تكريس موضوعات هذا الفصل كذلك البحث في التفاصيل الخاصة بإمكانية تصنيف نظم الإبلاغ المالي إلى مجموعات رئيسة وأخرى فرعية، ويأخذ التصنيف أهميته للعلوم الاجتماعية والمحاسبة واحدة من هذه العلوم

### ١-٣ طبيعة ومفهوم التصنيف: The Nature and Concept of Classification:

يعد التصنيف واحداً من الأدوات الأساسية في العلوم، اذ يستخدم كأداة للتحليل والوصف لإظهار الهيكل الأساسي والقدرة التنبؤية لمكون او عنصر معين في المكان الذي صنف فيه، كما يوفر التصنيف نظرة عميقة للباحثين حول العناصر المتوافرة حالياً، والتي يمكن ان تتوافر في المستقبل وتلك التي تعمل الان والأخرى التي تنتظر اكتشافها.

ويمكن ان تختلف أنواع التصنيف من النوع المبسط الى النوع المعقد والمتشعب، وفي المحاسبة يمكن النظر الى الطرائق التقليدية في التصنيف في مجالات متعددة، اذ يمكن اجراء التصنيف على وفق النظم السياسية او النظم الاقتصادية او النظم القانونية. على سبيل المثال تصنف نظم الإبلاغ بالاعتماد على النظام السياسي الى نظم ديمقراطية ونظم الأقلية، وتقسيم النظم الاقتصادية الى نظم رأسمالية ونظم اشتراكية وتقسيم النظم القانونية الى نظم القانون العام ونظم القانون الروماني، وفي هذا النطاق وضعت جمعية المحاسبين الأمريكية

(Morphology) التشكيل التكويني المورفولوجي American Accounting Association (AAA) لنظم المحاسبة المقارنة على وفق الشكل الآتي:

شكل (1-3)

تكوينات (مورفولوجيا) نظم المحاسبة المقارنة

الأوضاع الطبيعية					المتغيرات
5	4	3	2	1	
حكم الديمقراطية	حكم الديمقراطية	حكم الاقلية	حكم الاقلية	حكم الاقلية	P1 النظام السياسي
السياسية	الحارسة	المعاصرة	الشمولية	التقليدية	
	خط	اقتصاد مخطط	اقتصاد سوق	اقتصاد تقليدي	P2 النظام الاقتصادي
الاستهلاك	الاتجاه نحو التطور	خطر التطور	قبل التطور	مجتمع اقتصادي	P3 مستوى التطور
اهداف الاقتصاد القومي	الخطيط والرقابة القطاعية	القياس الاجتماعي	الأداء الاداري	قرارات الاستثمار	P4 اهداف الإبلاغ المالي
قطاع خاص	قطاع خاص (اتحادات)	وحدات إدارية حكومية	قانون تشريعى	أوامر قضائية	P5 مصدر السلطات
	خاص		عام		P6 التعليم
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	والتربية
	خاص	قضائي	ادارة حكومية	تنفيذي	P7 الالتزام الاخلاقي
			الحكومة		P8 الزبون
			المؤسسات الخاصة		

**3-2: أغراض التصنيف المحاسبي الدولي:**

تتركز اهداف التصنيف المحاسبي الدولي في مساعدة المهتمين بالمحاسبة (طلبة ودارسين وباحثين) إلى مقارنة نظم المحاسبة الدولية بالشكل الذي يساهم في تحسين فهمهم للطبيعة المعقدة للممارسات المحاسبية، وبالتالي فإن صيغ التصنيف التي سنتناولها ينبغي أن تساهم في الآتي:

1. معرفة نطاق المحاسبة الوطنية (كل دولة) ومدى التشابه والاختلاف بينها.

- 2- ان الدول التي تقع ضمن مجموعة محددة من التصنيف من المتوقع أن تستجيب للظروف الجديدة بالأسلوب نفسه، فالدول يمكن ان تنتفع من الخبرات المتوافرة لدى دول أخرى تقع معها في المجموعة نفسها على سبيل المثال، واضعي المعايير المحاسبية في كل من استراليا، كندا، نيوزلندا، بريطانيا، والولايات المتحدة وجد انها اتخذت الإجراءات نفسها تجاه المشكلات المحاسبية المختلفة.

٣- معرفة لماذا ان لبعض الدول تأثيراً كبيراً على المحاسبة في حين لا توجد مثل تلك التأثيرات لدى دول أخرى

٤- معرفة النماذج المطورة من دول النظم الوطنية ومراعاة ذلك عند اجراء تغيرات في نظم أخرى.

٥- يساعد التصنيف واضعي السياسة المحاسبية على مستوى العالم لتحديد اتجاهات ومشكلات التوافق الدولي.

٦- على المستوى الوطني يجعل التصنيف واضعي السياسة المحاسبية في وضع مثالى للتنبؤ بالمشكلات المحتملة لنظمهم المحلية وإيجاد الحلول المناسبة لحلها من خلال الاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى دول مرت بالظروف نفسها.

٧- يستفاد التعليم المحاسبي من التصنيف المحاسبي من خلال دراسة مداخل التصنيف.

٣-٣ مداخل التصنيف الدولي :International Accounting Classification Approach:

تصنيفات نظم المحاسبة الدولية اخذت مداخل عدّة منها:

#### أولاً: المدخل الاستباطي The Deductive Approach

انجز هذا النوع من التصنيف من قبل (Gerhard Muller) في كتابه (المحاسبة الدولية) الصادر عام (١٩٦٧) والذي له الريادة في هذا المدخل، فقد حدد أربعة مداخل لتطوير المحاسبة هي:

١- **أنموذج الاقتصاد الكلي:**

يقوم هذا المدخل على افتراضين لهما علاقة بالأعمال والاقتصاد هما:

أ- تضع الشركات الفردية اهدافها ومن ثم تنظم عملياتها لإنجاز تلك الاهداف

ب تضع الدول سياستها، ومن ثم تتبني مجموعة من الاجراءات لتنفيذ تلك السياسات.

وعليه فإن اهداف الشركات هي اقل اتساعاً من الاهداف الوطنية السياسة الاقتصادية الوطنية)، ونتيجة لذلك فإن اهداف الشركات تتبع ولا تقود اهداف السياسة الوطنية.

في ظل أنموذج الاقتصاد الكلي لتطوير المحاسبة، فإن الممارسات المحاسبية للشركات تشتت وتصمم لخدمة اهداف الاقتصاد الكلي الوطنية. وهي تعتمد على ثلاثة ركائز هي:-

أ. أن شركات الاعمال هي وحدات جوهرية في الاقتصاد الوطني.

ب. تتجز شركات الاعمال اهدافها بشكل منسجم مع نشاطاتها المنسجمة هي الأخرى مع السياسات الاقتصادية الوطنية.

ت. تتحقق المصلحة العامة حينما تكون محاسبة شركات الاعمال مرتبطة بشكل كامل مع السياسات الاقتصادية الوطنية.

على وفق ما تقدم لكي تحافظ السياسة الوطنية على التشغيل الكامل عليها ان تتجنب دورات الاعمال الطويلة الناتجة عن الممارسات المحاسبية المتعلقة بتمهيد الدخل أو تشجيع صناعات معينة، والسماح باستخدام الاندثارات المعجلة في تلك الصناعات. وتعد السويد خير مثال لتطبيق أنموذج الاقتصاد الكلي.

## ٢- أنموذج الاقتصاد الجزئي:

في ظل هذا الأنماذج فأن الممارسات المحاسبية تطور وتشتق من مبادئ الاقتصاد الجزئي وفي إطار ذلك فإن أنموذج الاقتصاد الجزئي للمحاسبة يكون مبني على عدد من المركبات هي:-

أ. تركز شركات الاعمال على نشاطات الاعمال

ب. أن الهدف الرئيس للشركات هو البقاء

ت. أن أفضل استراتيجية للبقاء هو تحقيق الأمثلية الاقتصادية

ث باعتبارها جزءاً من اقتصاديات الاعمال، فأن الممارسات المحاسبية يجب ان تشتق مفاهيمها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي (الجزئي).

وهكذا يتبيّن لنا أن المفهوم المحاسبى الرئيس هنا هو أن العملية المحاسبية يجب ان ترتبط بحجم الاستثمارات في الشركة في إطار حقيقة وهذا ضروري لثلاثة اسباب هي:

أ- لا يمكن للشركة البقاء إذا تأكل رأس المال الحقيقي.

ب. ينبغي أن يكون رأس المال المستثمر الثابت في الشركة الشيء الجوهرى الذي ينبغي ان تركز عليه الشركة في نشاطات الاعمال.

ت. ضرورة الفصل بين دخل الشركة ورأس المال لغرض تقييم ورقابة نشاطات الشركة.

ولعل الذين يتبنون أنموذج الاقتصاد الجزئي في المحاسبة يستنتجون أن نظم القياس في المحاسبة يجب ان تستند إلى الكلفة الاستبدالية. ويعد أنموذج المحاسبة الهولندي أفضل مثال عن هذا الأنماذج.

## ٣-أنموذج المحاسبة كحقل معرفي مستقل:

في ظل هذا المدخل ينظر الى المحاسبة كوظيفة خدمية وتشتق من ممارسات الاعمال. وليس من حقل معرفي آخر مثل الاقتصاد. وهذا يعد الدخل القياسي العملي لممارسة نشاطات الاعمال. وأن الأفصاح الشامل والعادل يعد مبدأ محاسبياً مقبولاً قبولاً عاماً. وهكذا فاذا كانت الاعمال تمثل المصلحة الرئيسية التي تخدم بواسطة المحاسبة، وإذا كانت المحاسبة توفر خدمات فاعلة وكفؤة للأعمال فإن ممارسات الاعمال أن الولايات المتحدة وبريطانيا (Mueller) والمحاسبة يجب ان يقادان بالنموذج نفسه من التطوير. يرى من الامثلة على هذا الأنماذج.

## ٤-أنموذج المحاسبة الموحدة:

ينظر الى المحاسبة هنا على انها مجموعة من الأساليب الرقابية والادارية ففي ظل هذا الأنماذج فإن المحاسبة تنتمي وستستخدم كأداة رقابية وادارية من قبل الحكومات المركزية. فالتوحيد يتم في القياس والافصاح والعرض بهدف تسهيل استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة على جميع انواع

المنظمات من قبل المخططين الحكوميين والسلطات الضريبية والمديرين. وبشكل عام فإن أنموذج التوحيد يستخدم في الدول التي تعتمد

التخطيط المركزي، لذلك تستخدم المحاسبة لقياس الأداء وتوزيع الموارد وتحميم الضرائب، وتحديد الأسعار واساليب اخرى، وتعد فرنسا باستخدامها الخطة المحاسبية العامة (Computable General خير مثل لهذا الأنماذج Plan)

وقد أدرك (Mueller) أن جميع التقييمات المعتمدة على الحكم الشخصي في النماذج السابقة مرتبطة بشكل كامل مع متغيرات الاعمال او المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعترف بأن هناك مجموعة واسعة من العوامل لها تأثير واضح مثل النظام القانوني، والنظام السياسي والظروف الاجتماعية.

### ثانياً: المدخل الهرمي (الهيكل) للتصنيف المحاسبي:

تبني (Mueller) عام ١٩٨٣ التحليل البيئي لـ (Nobes) فقد أعتمد في تصنفياته الافتراضية على المدخل النشوئي (evolutionary approach) لتحديد ممارسات القياس في عدد من الدول الغربية المتقدمة، أذ اعتمد الصيغة الهيكلية للتصنيف، ومثلاً فعل (Nobes) فأذ لم يدخل العوامل الثقافية في تصنفيه، بل اعتمد التمييز بين النظم المعتمدة على الاقتصاد الكلي والنظم المعتمدة على الاقتصاد الجزئي فقد قسمها إلى منظور اقتصاديات الاعمال ومنظور ممارسات الاعمال، وفي إطار الاقتصاد الكلي قسم تلك النظم ما بين النظم المعتمدة على القانون والضريبة الحكومية والنظم المعتمدة على اقتصاديات .

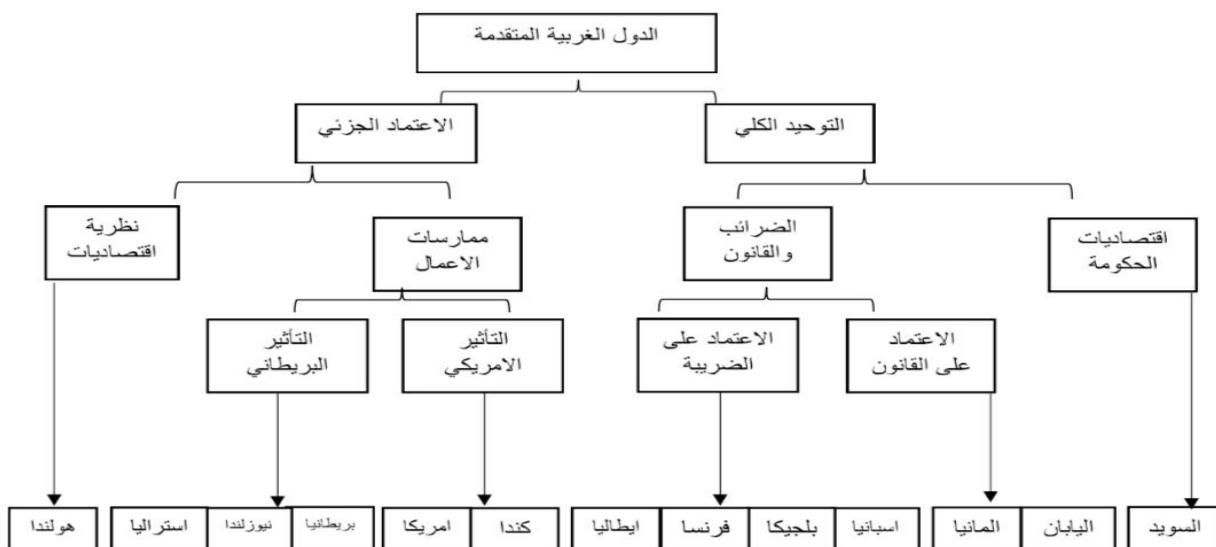
، الحكومة وهكذا فقد وضع الدول بالاعتماد على المرحلة الثالثة من التصنيف الذي اسماه (Family) ومن الأمثلة على الدول التي تعتمد نظمها على القانون الياباني والمانيا) والتي تعتمد على الضريبة العائلات (فرنسا وابطاليا). من جانب آخر صنف (Nobes) الدول التي تعتمد على ممارسات الاعمال إلى نظم متأثرة بالأنموذج الامريكي ونظم متأثرة بالأنموذج البريطاني، وضمت المجموعة الأولى كندا فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في حين ضمت المجموعة الثانية استراليا ونيوزلندا وايرلندا فضلاً عن المملكة المتحدة (بريطانيا). واحتفظت هولندا بانموذجها الخاص المعتمد على نظرية اقتصاديات الاعمال.

اختر (Judgmental analysis) هذا التصنيف باستخدام اساليب التحليل التحكمي (Nobes) للقياس المحاسبي اعتمد الحكم الشخصي للباحث وتقييم ممارسات الابلاغ المالي لـ (٤) دولة اوربية متقدمة، اذ شمل التقييم (٩) عوامل هي:

- أنواع المستخدمين للتقارير المالية للشركات المدرجة
- درجة إدراك القوانين والمعايير في ممارسة الاحكام
- أهمية الضريبة في القياس المحاسبي
- التحفظ الحيطة والحذر
- القدرة على استخدام تعديلات الكلفة الاستبدالية في القوائم الرئيسية او الملحة
- ممارسات توحيد القوائم المالية
- الجرأة في تكوين التخصيصات وسياسات تمهيد الدخل
- مستوى التوحيد في تطبيق القواعد المحاسبية

وأختبر تلك العوامل بمرحلتين اذ عدت العوامل ١، ٢، ٣ متغيرات تفسيرية(explanatory Variables) العوامل ٤-٩ حلت على انها ممارسات القياس الشكل التالي يظهر نتائج تصنیف.(Nobes)

الشكل (2-3)  
التصنیف التحكیمي لـ(Nobes) (1983)



ومن الجدير بالإشارة اليه يرى (Nobes) أن تلك العوامل صممت لتعمل في الدول الغربية المتتطور m التي تتشارك في تلك العوامل، لذلك إذا ما رغب باحث ما لتضمين الدول النامية أو دول اوروبا الشرقية، فمن الضروري عليه أن يبحث في عوامل مميزة اخرى مثل:

• درجة النمو الاقتصادي Degree of development of Economy

• طبيعة النظام الاقتصادي Nature of economic System

### ثالثاً: المدخل الاستقرائي للتصنیف المحاسبي (التجربی) :The Inductive Approach

على عكس المدخل الاستنباطي فأن المدخل الاستقرائي لتحديد النماذج المحاسبية تبدأ مع تحليل الممارسات الفردية للمحاسبة، ويبعد أن اهم الاسهامات في هذا النوع من التحليل قد جاءت من قبل(Franc & Nair)

عام ١٩٨٠ الذين أجزوا التحليل الإحصائي لممارسات المحاسبة الدولية باستخدام مسحات شركة Price

عام ١٩٧٥، ١٩٧٣، ١٩٧٢ لعامي waterhouse) التي لديها فروع في دول مختلفة، فهذا ميزا بشكل تجريبيا بين

ممارسات القياس وممارسات الإفصاح لأنهما يريان أن نماذج التطوير تختلف باستخدام هذا التمييز وللأسباب الآتية:

١- أن تطبيقات القياس والإفصاح في بعض الأحيان يقعان في مسؤولية جهتين مختلفتين من هيكل صنع القواعد في الولايات المتحدة مثلاً تخضع تلك القواعد لهيكلين مختلفين (يقصد هنا FASB & SEC) إذ تهتم لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) بالإفصاح فيما يهتم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بمارسات القياس والأمر نفسه نجده في بريطانيا فقانون إدارة الشركات الصادر عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الذي يقود الإفصاح يقع ضمن مسؤولية هيئة التجارة والصناعة في حين تقع ممارسات القياس على عائق لجنة معايير المحاسبة (ASC)

٢- أن تطبيقات القياس يمكن أن تنفذ من قبل عدد واسع من منظمات الأعمال على خلاف تطبيقات الإفصاح المرتبطة (على سبيل المثال) بالقارير الجزئية والعائد على السهم والتقارير المرحلية.

٣- ربما يختلف المعيار المأخذ في اختيار تطبيقات القياس عن المعيار المأخذ في اختيار تطبيقات الإفصاح، إذ أن عوامل مثل الملائمة والموضوعية والقابلية على التحقق ربما تعد مهمة في اختيار تطبيقات القياس بينما تشكل عوامل مثل اعتبارات الكلفة في إعداد البيانات عوامل مهينة في اختيار تطبيقات الإفصاح.

٤- يرى البعض أن أسواق المال الكفوفة تتعامل مع الإفصاح أكثر من تعاملها مع القياس.

ومع ذلك فقد أجريت اختباراتهم لشركة (Price Waterhouse) التي كانت تعمل في ٣٨ دولة عام ١٩٧٣ و ٤٦ دولة عام ١٩٧٥ وحدد الممارسات على وفق الآتي:

السنة / التصنيف	الإفصاح	القياس
٣٨/١٩٧٣ دولة	٨٦ ممارسة	١٤٧ ممارسة
٤٦/١٩٧٥ دولة	١٠٢ ممارسة	١٦٢ ممارسة

في بينما يتعلق بالقياس لـ (١٤٧) ممارسة عام (١٩٧٣) ولـ (٣٨) دولة وباستخدام التحليل العامل المعتمد على مصفوفة الارتباط لتحديد التشابه ما بين المتغيرات وجد أن الدول تقع ضمن المجاميع الآتية:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
استراليا	الارجنتين	بلجيكا	كندا
الباهاما	بوليفيا	فرنسا	اليابان
فيجي	البرازيل	المانيا	المكسيك
جامايكا	شيلي	إيطاليا	بنما
كينيا	كولومبيا	اسبانيا	الفلبين
هولندا	اثيوبيا	السويد	الولايات المتحدة
نيوزلندا	الهند	سويسرا	فنزويلا
باكستان	بارغواي		

ايرلندا
روديسيا
سنغافورة
جنوب افريقيا
تريندا
بريطانيا

وعند ملاحظة المكونات لكل مجموعة واعادة ترتيب الدول فيمكن اعطاء تسمية لكل مجموعة تمتلك ذات **الخصائص وكالاتي:**

**المجموعة الأولى: أنموذج الكونوليست البريطاني.**

**المجموعة الثانية: أنموذج أمريكا اللاتينية.**

**المجموعة الثالثة: أنموذج القارة الأوربية.**

**المجموعة الرابعة: أنموذج الولايات المتحدة.**

وعلى النسق نفسه اجريت الاختبارات الخاصة بالإفصاح وظهرت تصنیفات مختلفة.

### **المدخل الثقافي في التصنيف (ضمن المدخل الاستباطي) Cultural Framework For Classification**

#### **:Classification**

(Gray) طور صيغة تصنیف تحكمية استباطية معتمدة على جهوده الخاصة بربط المحاسبة الثقافية، فقد قام بتصنيف العوامل الثقافية الـ (١٠) التي اقترحها (Hofstede) إلى مجموعتين:

١- خصائص الصلاحيات والاذعان للنظم المحاسبية.

٢- خصائص القياس والإفصاح للنظم المحاسبية.

اذ تتعلق الخصائص الأولى بالتنظيم التشريع المحاسبى)، وفق صيغة الإجابة عن التساؤلات الآتية: من الذي ينظم المحاسبة؟، هل من خلال الرقابة التشريعية بواسطة القطاع العام، ام من خلال مهنة المحاسبة بواسطة القطاع الخاص. وهل أن القواعد مرنة ام موحدة؟ اما خصائص القياس والإفصاح فهي تتعلق بالمارسات المحاسبية: ما هي أهمية التحوط وما هي درجة تأثيره على الإبلاغ المالي. من الجدير بالذكر اختر كلًا من (Chanchani & Wilett) ٢٠٠٤ عام ٢ القيم المحاسبية لمعدى ومستخدمي القوائم المالية في كلًا من الهند ونيوزلندا وحصلوا على نتائج داعمة لفرضيات Gray لا سيما في المهنية والتوحيد

ويعرض الشكل الآتي العلاقة بين العوامل الثقافية والممارسات المحاسبية:

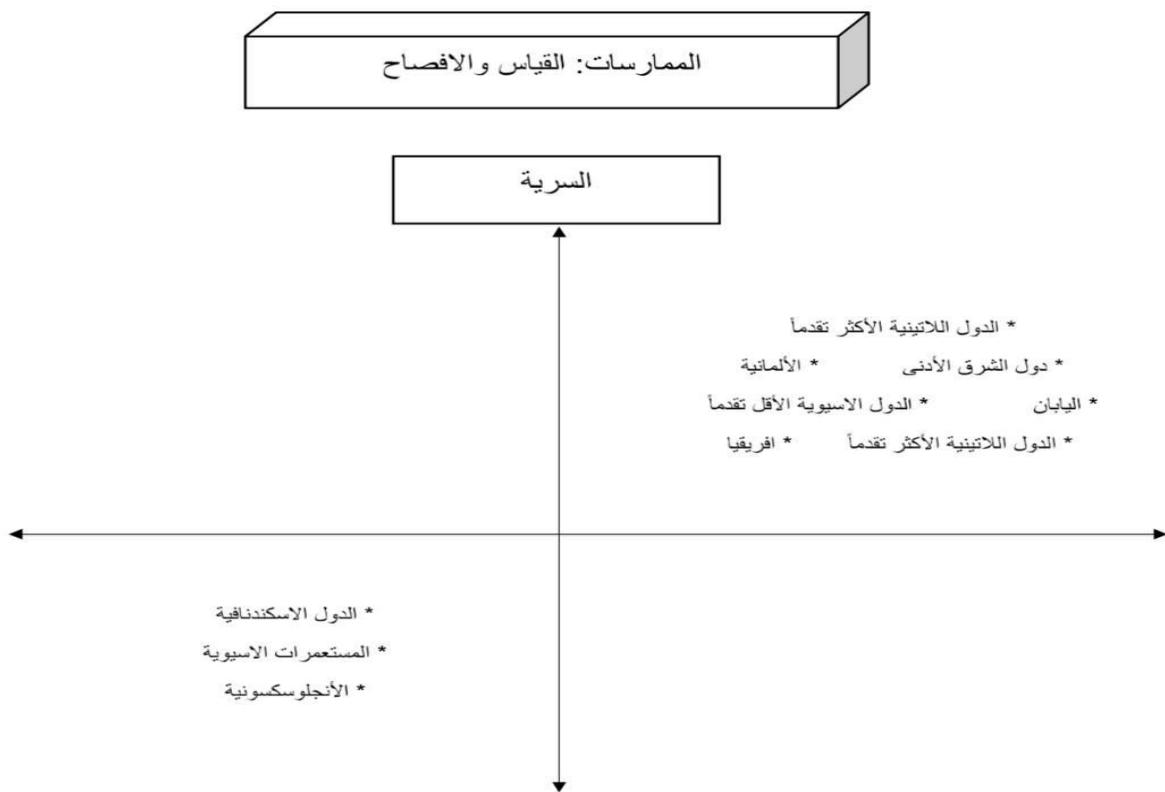
شكل (٣-٣)

## مصفوفة العلاقة بين القيم المحاسبية والقيم الاجتماعية

القيم المحاسبية									نظام القيمة الأساسية
الشفافية	السرية	الأمثلية	التحفظ	المرونة	التوحيد	الرقابة التشريعية	المهنية		
P	N	P	N	P	N	N	P		الفردية
N	P	N	P	N	P	P	N		الجماعية
N	P	n/a	n/a	N	P	P	N		تشتت ضعيف للسلطة
P	N	n/a	n/a	P	N	N	P		تشتت قوي للسلطة
N	P	N	P	N	P	P	N		تجنب عدم التأكيد القوي
P	N	P	N	P	N	N	P		تجنب عدم التأكيد الضعيف
P	N	P	N	n/a	n/a	n/a	P		الذكورة
N	P	N	P	n/a	n/a	n/a	N		الانوثة
P	N	P	N	n/a	n/a	N	P		المدى القصير
N	P	N	P	n/a	n/a	P	N		المدى الطويل

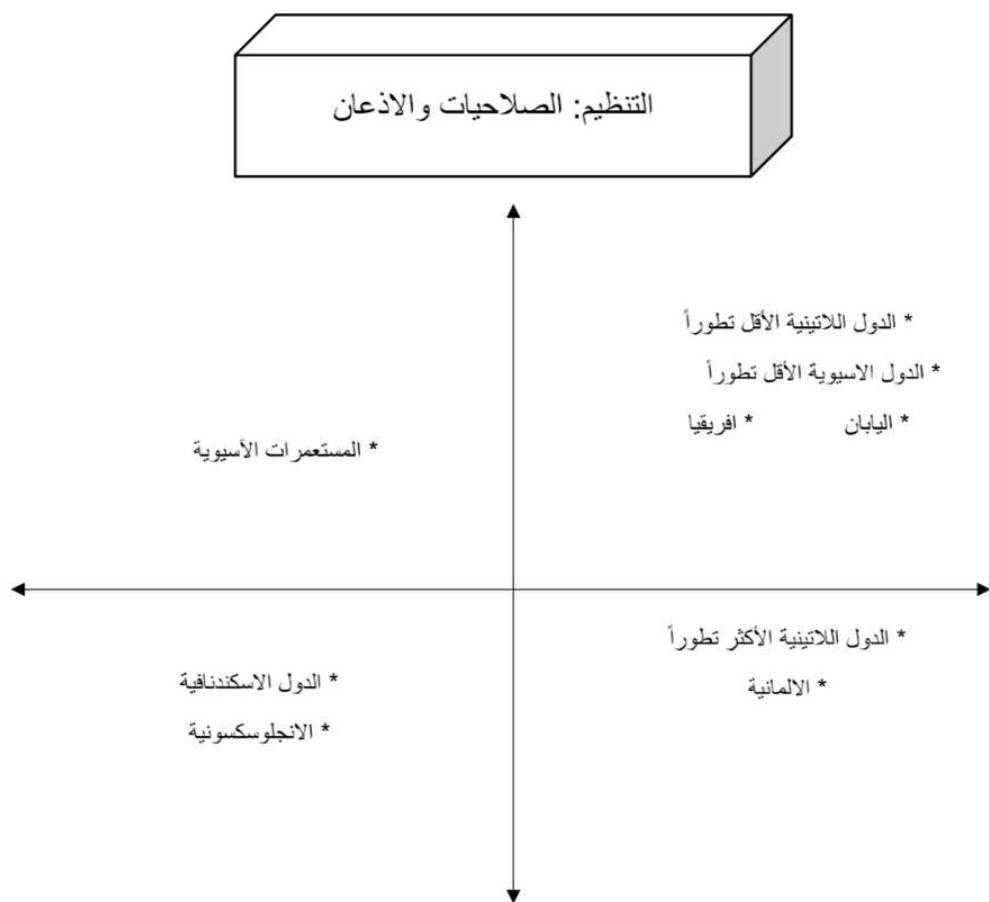
إن القيم المحاسبية أكثر ملاءمة للمهنية أو الصالحيات التشريعية لأغراض النظم المحاسبية، فضلاً عن أن الإذعان يظهر ليكون مهنياً أو من خلال التوحيد وكلاهما يرتبط بالتنظيم والتشريع ودرجة الإذعان (الالتزام) أو الانسجام، ووفقاً لذلك فإن تلك المتغيرات يمكن تجميعها وتصنيفها في نطاق الافتراضات الثقافية الموضحة في الشكل ٧٦.

شكل (4-3)  
الإطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية



من جانب آخر فإن أكثر القيم المحاسبية ملائمة لممارسات القياس ونطاق الإفصاح عن المعلومات هي التحفظ والسرية، وهذه يمكن ان توحد وتصنف مع افتراضات القيم الثقافية في إطار تحكمي.

## الإطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية



لقد جاءت تصنيفات الدول في الشكلين أعلاه بالاعتماد على تصنيفات (Hofstede) الذي يعد رائداً في هذا المجال والذي هدف منها اكتشاف العناصر الهيكلية للثقافة، لا سيما تلك التي لها تأثير قوي فيما يعرف بالسلوك في موقع العمل للمنظمات والمؤسسات، فالمحللين النفسيين يجمعون البيانات عن (القيم) من العاملين في الشركات المتعددة الجنسيات (MNE) الواقعة في (50) دولة داعماً تلك البيانات بقيم الفردية، وتمرّز السلطة، وتجنب ظروف عدم التأكيد والرجلة، واظهرت النتائج الواقع الثقافية الآتية:

جدول (1-3)  
المناطق الثقافية على وفق تصنفيات Hofstede

الدول اللاتينية الأكثر تقدماً	الدول الآسيوية الأقل تقدماً	الالمانية
• بلجيكا • فرنسا • الارجنتين • البرازيل • اسبانيا • ايطاليا	• اندونيسيا • باكستان • تايلند • تايوان • الهند • ماليزيا • الفلبين	• النمسا • الكيان الصهيوني • المانيا • سويسرا
الدول اللاتينية الأقل تقدماً	دول الشرق الأدنى	الدول الانجلو-سكسونية
• كولومبيا • الاكوادور • المكسيك • فنزويلا • كوستاريكا • شيلي • جواتيمالا • بنما • بيرو • البرتغال • السلفادور • اورغواي	• الدول العربية • اليونان • ايران • تركيا • يوغسلافيا	• استراليا • كندا • ايرلندا • نيوزلندا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة • جنوب افريقيا
الدول الآسيوية الأقل تطوراً	الدول الافريقية	الدول الاسكندنافية
• اليابان	• دول شرق افريقيا • دول غرب افريقيا	• الدنمارك • فنلندا • هولندا • النرويج • السويد
المستعمرات الآسيوية		
• هونغ كونغ • سنغافورة		

#### خامساً: مدخل السوق لتصنيف نماذج المحاسبة:

عام (١٩٩٨) تصنيفاً جديداً، يعتمد على الإبلاغ المالي للشركات بدلاً من تركيزه على (Nobes) اقترح الدول، اذ شهد العقد التسعيني من القرن الماضي نمواً مضطرباً في أسواق المال العالمية، ولكي تستطيع الشركات الوصول من نطاق أسواقها المالية إلى أسواق دول أخرى، فإن كثيراً من الشركات عدلت إبلاغها المالي للإيفاء باحتياجات المستثمرين في أسواق رأس المال الدولية. وعلى وجه الخصوص فقد تحولت الشركات من القانون المحلي إلى التكيف مع منظور حملة الأسهم الموجودة في الدول التي تتبني القانون العام، كما ان بعض النماذج الوطنية بدأت تفشل، اذ اكد Nobes ان نوع التمويل اصبح الآن أكثر أهمية من النظام القانوني في تصنفيات نظم الإبلاغ المالي، وعلى وفق ما تقدم فإن Nobes قسم نماذج الإبلاغ إلى الملكية القوية (هيمنة الأطراف الخارجية)، والملكية الضعيفة (هيمنة الأطراف الداخلية)، وعلى وفق هذا التصنيف فقد تقوم بعض الشركات (على سبيل المثال) من المانيا واليابان باعتماد نموذج محاسبى يستند إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (US GAAP) أو معايير المحاسبة الدولية (IAS).